

معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها

دراسة استكشافية لآراء الممارسين لمهنة المحاسبة

د/ بوكساني رشيد

أ/حمزة العرابي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وكذا تهدف إلى محاولة إبراز أهم المعوقات التي من الممكن أن تحد من عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية ومعرفة سبل تجاوزها. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وقصد جمع البيانات اللازمة لذلك، تم إعداد استبانة خصيصا لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على 120 ممارس لمهنة المحاسبة (منهم خبراء محاسبون ومحافظو حسابات ومحاسبون معتمدون)، وبعد جمع البيانات وتحليلها تم التوصل لمجموعة من النتائج نوجزها فيما يأتي:

- هناك تأييد كبير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة.

- وجود معوقات تعرقل عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من أهمها أن النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة فقط.

ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة لتجاوز المعوقات وإنجاح عملية التطبيق هي تحسين عمل البورصة لأجل جذب أكبر عدد من الشركات الاقتصادية، قصد تحويل عملية الرقابة على تطبيق النظام المحاسبي المالي من الجهات الضريبية إلى البورصة، ومن بين التوصيات الأخرى هي عقد لقاءات علمية مهنية بين الممارسين لمهنة المحاسبة والهيئات الضريبية للاتفاق على الأسس الواجب العمل بها قصد التطبيق الناجح للنظام المحاسبي المالي.

الكلمات الدالة: معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، العولمة.

المقدمة:

تعتبر المحاسبة لغة الأعمال التي من خلالها يتم معالجة وتنظيم المعلومات المالية لمؤسسة اقتصادية، وكذا تسجيلها ومن ثم تداولها بين مختلف الأطراف المهتمة بوضعية هذه المؤسسة، وقديما كانت الممارسات المحاسبية تختلف من بلد لآخر ولم تكن هناك حاجة لتوحيدها عالميا حيث كانت النشاطات الاقتصادية في الغالب لا تتجاوز الحدود السياسية لكل بلد، ولكن مع تطور التكنولوجيا وتسارع انتشار العولمة، بحيث أصبح العالم قرية صغيرة، وبظهور الشركات المتعددة الجنسيات وهيمنتها على القطاع الاقتصادي العالمي، أصبح من الضروري إيجاد لغة أعمال موحدة تحكم العمليات الاقتصادية، تسهل عملية انتقال المعلومات المالية من بلد لآخر، من جهة. وكذا قابلية فهمها من طرف الجهات المستخدمة لتلك المعلومات في أي بلد آخر، من جهة أخرى (Lawrence J. Dunn, 2002). وعليه تم إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 التي كان هدفها توحيد الممارسات المحاسبية عبر العالم وذلك من خلال إيجاد لغة أعمال موحدة ومقبولة قبولاً عاماً بين مختلف الممارسين لمهنة المحاسبة عبر العالم.

والجزائر كغيرها من الدول طبقت المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2010 وذلك سعياً منها لرفع درجة مصداقية وملاءمة المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية وكذا محاولة منها الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أصبح واقعاً حتمياً تفرضه العولمة الاقتصادية. إلا أن المعايير المحاسبية الدولية تم وضعها من قبل الدول المتقدمة وفقاً لحاجاتها وخصائصها والتي تختلف عن حاجات وخصائص الدول النامية. وعليه بات موضوع تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع اقتصاديات الدول النامية موضوعاً مهماً للغاية، وباعتبار الجزائر طبقت هذه المعايير حديثاً فمن المهم معرفة المعوقات التي ستواجه المهنيين في مسكهم للمحاسبة وفقاً لهذه المعايير وكذا محاولة إيجاد الحلول التي ستمكنهم من تجاوز هذه العراقيل وتكييف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم المعوقات التي ستواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وعليه يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط الآتية:

1. معرفة الدواعي من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العالم.
2. تحديد المعوقات التي ستواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

3. محاولة إيجاد الحلول اللازمة لتجاوز معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الوصول إلى الأهداف المرجوة، وذلك بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي الدواعي من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العالم؟
2. ما هي المعوقات التي ستواجه عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر؟
3. كيف يمكن إيجاد الحلول اللازمة لتجاوز معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

نشأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 بهدف توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم، لتسهيل عملية انتقال المعلومات المالية عبر الدول وكذا قابلية فهمها من قبل مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي. غير أن المعايير المحاسبية الدولية تم وضعها حسب خصائص ومميزات بيئة الدول المتقدمة، وهذا ما طرح عدة مشاكل ومعوقات عند تطبيقها على الدول النامية، وعليه تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة إيجاد أهم المعوقات التي ستواجه المهنيين في الجزائر باعتبارها دولة نامية وذلك عند عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكذا تبرز أهمية هذه الدراسة كونها أخذت بعين الاعتبار عملية التطبيق من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة باعتبارهم المنفذين الفعليين لعملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

الدراسات السابقة:

-دراسة (صيام، 2005) هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة درجة تأييد القائمين على مهمة المحاسبة للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، حيث بينت النتائج أن هناك تأييدا كبيرا لعملية تطبيق المعايير المحاسبية لما لها من إيجابيات، كما توصل الباحث أن هناك جملة من المعوقات تحد من عملية التطبيق من بينها اختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية والتفاوت في السلوكيات والقيم السائدة واختلاف التشريعات والقوانين بين الأردن كدولة نامية تحاول تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع خصائصها وبين الدول المتقدمة التي وضعت المعايير المحاسبية الدولية. وقد قدم الباحث

مجموعة من التوصيات من شأنها معالجة المعوقات أو الحد منها ومن بينها: تنمية كفاءات القائمين على مهنة المحاسبة لتمكينهم من التكيف مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكذا إعادة النظر في أسس منح الاعتمادات والتراخيص للمهنيين بحيث يتم التأكد من قدرتهم على التعامل مع المعايير المحاسبية الدولية.

-دراسة (دهبي، 2007): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا من وجهة نظر القائمين عليها، حيث تم في هذه الدراسة محاولة معرفة الشروط الواجب توفرها في سوريا لتمكين من تطبيق المعايير المحاسبية بشكل مقبول، ومن جملة ما توصل إليه الباحث هو وجود معوقات كبيرة يفرضها التفاوت بين خصائص سوريا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية مع خصائص الدول المتقدمة، وكذا تفاوت المستوى التأهيلي للمحاسب السوري بالمقارنة مع المحاسب في الدول المتقدمة، وأوصى الباحث بضرورة تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع متطلبات وخصائص سوريا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ضرورة تأهيل المحاسب لينافس في الأسواق العالمية.

-دراسة (مقدم، 2009) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث تم اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية لمعرفة مدى حاجتها لمعلومات أكثر ملاءمة ومصداقية لعملية اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ومن نتائج البحث أن عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر جاء نتيجة الحاجة لإصلاح النظام المحاسبي لكن تبين وجود اختلافات بين البيئة الاقتصادية الجزائرية والبيئة التي أنجزت من أجلها هذه المعايير هذه الاختلافات خلقت عدة مشاكل تعرقل عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، ومن النتائج الأخرى للبحث وجد أن المؤسسات ليست بحاجة لمعايير محاسبية دولية تساعدها في توفير المعلومات لأجل اتخاذ قراراتها الاقتصادية. ومن التوصيات التي قدمها الباحث هو ضرورة التبنى التدريجي للمعايير المحاسبية الدولية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة التي سلطت الضوء على أهم المعوقات التي تواجه الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر، ونظرا لحدثة الموضوع باعتبار عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي المبني المطبق ابتداء من جانفي 2010، فإن طابع هذه الدراسة استكشافي بالدرجة الأولى.

فرضيات الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة التي تم تحديدها ، تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.
2. لا توجد معوقات تحد من عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

منهجية البحث:

نظرا لطابع البحث وقصد الإحاطة بمختلف جوانبه والإجابة عن الإشكالية المطروحة وذلك قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة ، وكذا لاختبار صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الاستنباطي وذلك باتباع الأسلوب الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الممارسين لمهنة المحاسبة المتمثلين في الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات وكذا المحاسبين المعتمدين. ونظرا لكبير حجم مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية بحيث تم توزيع 120 استبانة أعدت خصيصا لأغراض الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

المصادر الثانوية: تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات العالمية المتخصصة التي تبحث في موضوع الدراسة أو تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هذه الدراسة.

المصادر الأولية: للحصول على البيانات الأولية اللازمة لاختبار الفرضيات تم إعداد استبانة خصيصا لهذا الغرض (ملحق رقم 1).

الجانب النظري: لمحة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وأهدافها:

بدأ المحاسبون ومنذ زمن بعيد التفكير بالتوفيق والتسويق بين المبادئ والممارسات المحاسبية التي تطبقها الشركات المختلفة في عرض قوائمها المالية. وعموما ترجع فكرة توفيق وتسويق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا؛ حيث تم الاتفاق - كخطوة أولى - على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات لمناقشة ومقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية في الدول المشاركة (السيد ، 2004).

وفي عام 1972 انعقد المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبين بسيدني (أستراليا)، حيث تمّ فيه اقتراح مشروع إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية، وبعد فترة قصيرة في 29 يوليو 1973 اتفقت تسع دول (أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، هولندا، فرنسا، اليابان، والمكسيك) على تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC). وتعتبر هذه اللجنة هيئة خاصة مستقلة في عملها لا تتبع أي منظمة مهنية ولا تتلقى توجيهات أو أوامر من أي جهة أخرى حكومية كانت أو مهنية. وبعدما كانت تضم لجنة معايير المحاسبة الدولية 9 دول أعضاء سنة 1973، انضمت إليها كافة الجمعيات والمعاهد المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ ليصبح عدد أعضائها 152 عضواً في 112 دولة سنة 2000، وأصدرت 41 معياراً محاسبياً دولياً. والعديد من هذه المعايير عدلت مرة أو عدة مرات عبر السنين والبعض منها ألغي أو دُمج في معايير أخرى (Alferdson et al., 2005)؛ كما أصدرت حديثاً 8 معايير تحت مسمى جديد هي المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

وتهدف لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ إنشائها وكما جاء في دستورها؛ إلى: (دهمش، 2001)

1. تكوين ونشر معايير محاسبية دولية متعارف ومتفق عليها؛ من أجل اتباعها في إعداد القوائم المالية لغرض الاتساق والانسجام والتّمائل في المعالجات المحاسبية.
2. تشجيع القبول العالمي لهذه المعايير المحاسبية، والعمل بشكل عام على تحسين المحاسبة الدولية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

الموقوفات التي واجهت لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

يمكن التمييز بين نوعين من الموقوفات التي واجهت لجنة المعايير المحاسبية الدولية؛ موقوفات من ناحية التوفيق مع المعايير المحاسبية الدولية، وموقوفات من ناحية التطور الاقتصادي العالمي؛ كما يلي:

1. من ناحية التوفيق مع معايير المحاسبة الدولية،

بالرغم من الهدف الذي تسعى إليه لجنة معايير المحاسبة الدولية في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية والتفديد بها في جميع أنحاء العالم، نجد بعض المنظمات المهنية تشير إلى وجود

بعض الصعوبات والعقبات التي تحول دون تطبيق المعايير مباشرة، نلخصها في النقاط الآتية (القاضي وحمدان، 2000):

1. تباين المستوى التعليمي.
2. اختلاف النظام السياسي (رأس مالي، اشتراكي...)
3. اختلاف قانون الشركات والضرائب من دولة إلى أخرى.
4. مستوى التطور الاقتصادي (الدول المتقدمة، الدول النامية...).
5. الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول.

2. من ناحية التطور الاقتصادي العالمي؛

نوجز أهم الصعوبات فيما يلي (Schroeder et al. 2005):

- سرعة نمو الأسواق الرأسمالية العالمية.
- الجهود التي تبذلها المنظمات العالمية (البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة..) والإقليمية (الاتحاد الأوروبي..) في القضاء على العوائق التي تواجهها التجارة العالمية.
- التوجه نحو تدويل تنظيم الأعمال.
- زيادة تأثير معايير المحاسبة الدولية بالمعايير الأمريكية.
- تسارع ظهور العمليات الاقتصادية الجديدة.
- زيادة الحاجة إلى معلومات ملائمة وموثوق منها.

الجانب التطبيقي: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

أولاً. التقييم الوصفي:

قبل استعراض تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات، تجدر الإشارة إلى أنه تم توزيع (120) استبانة على الممارسين لمهنة المحاسبة (مراجعين خارجيين)، استرجع منها 105 استبانة، وتم استبعاد 07 استبانات، وعليه بقيت 98 استبانة لأغراض التحليل واختبار الفرضيات.

1. خصائص عينة الدراسة:

لقد تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات والنسب المئوية): لوصف خصائص عينة الدّراسة من حيث (المؤهل المهني، التخصص العلمي، والعمر والخبرة المهنية). وكانت النتائج ملخصة في الجدول رقم 01، وقد تم تقسيم خصائص العينة إلى أربعة أبعاد:

أ. شهادات المهنية: نلاحظ أن غالبية أفراد العينة من الحاصلين على شهادة محافظ الحسابات حيث بلغ عددهم 66 محافظ حسابات أي بنسبة 67.35% من إجمالي أفراد العينة، فيما بلغ عدد الخبراء المحاسبين 08 فقط بنسبة 08.16% من إجمالي أفراد العينة، والباقي هم محاسبون معتمدون حيث بلغ عددهم 24 محاسبا معتمدا أي بنسبة 24.49% من إجمالي أفراد العينة، وهذه النسب تدل على أن غالبية الآراء المقدمة من قبل أفراد العينة هي آراء محافظي الحسابات. وهي مؤشر جيد على نوعية المعلومات المحصلة.

ب. العمر: نلاحظ تركيز أفراد العينة بين الفئة العمرية من 31 سنة إلى غاية 50 سنة في حين لا يوجد أي خبير محاسبي أقل من 40 سنة، وهذا مؤشر على صعوبة الحصول على هذه الشهادة، في حين نلاحظ أن غالبية محافظي الحسابات أقل من 40 سنة حيث بلغ عددهم 44 محافظ حسابات من إجمالي 66 محافظ حسابات.

ت. الشهادة الأكاديمية: نلاحظ أن كل أفراد العينة حاملون لشهادات جامعية وهذا مؤشر جيد على مدى قدرتهم على استيعاب فقرات الاستبانة، وتقديم إجابات موضوعية تفيد الباحث في عملية تقديم التوصيات اللازمة لذلك.

ث. الخبرة المهنية: نلاحظ أن غالبية أفراد العينة لهم خبرة تتجاوز 5 سنوات وهذا مؤشر جيد، كما نلاحظ أن الخبراء المحاسبين لا تقل خبرتهم عن 11 سنة وهذا مؤشر على أن هذه الشهادة تحتاج لخبرة كبيرة في مجال المحاسبة للحصول عليها؛ في حين نلاحظ أن غالبية محافظي الحسابات تتراوح خبرتهم المهنية بين 6 و10 سنوات.

جدول رقم 01: خصائص عينة الدراسة

محااسبون معتمدون		محااسبون		خبراء محاسبون		الإجمالي		البيان	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
04	04.08	20	20.40	0	00	24	24.49	30 >	العمر
12	12.25	24	24.49	0	00	36	36.73	40 - 31	
06	06.12	16	16.32	05	05.1	27	27.56	50 - 41	
02	02.04	06	06.12	03	03.06	11	11.22	51 <	
24	24.49	61	62.26	06	06.12	91	92.86	ليسانس	الشهادة الأكاديمية
00	00	04	04.08	02	02.04	06	06.12	ماجستير	
00	00	01	01.02	00	00	01	01.02	دكتوراه	
00	00	12	12.24	00	00	12	12.25	5 >	الخبرة المهنية
10	10.2	43	43.87	00	00	53	54.08	10 - 6	
09	09.18	07	07.14	02	02.04	18	18.37	15 - 11	
05	5.1	04	04.08	06	06.12	15	15.30	16 <	
24	24.49%	66	67.35%	08	8.16%	98	100%		الاجمالي

2. اختبار الفرضيات،

اختبار الفرضية الأولى: "لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

معلومات وصفية حول درجة التأييد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

يبين لنا الجدول رقم (02) مدى اختلاف درجة التأييد بين مختلف الممارسين لمهنة المحاسبة، حيث نلاحظ أن الخبراء المحاسبين أعلى درجة تأييد لعملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية حيث بلغ متوسط التأييد 4.23 ثم يليهم محافظي الحسابات بدرجة تأييد بلغت في المتوسط 4.14، وفي الأخير المحاسبون المعتمدون بدرجة تأييد بلغت 4.02.

جدول رقم 02 معلومات وصفية لدرجة التأييد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

الإجمالي		المحاسبون المعتمدون		محافظو الحسابات		الخبراء المحاسبون		درجة التأييد
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
0.83	4.12	0.64	4.02	0.95	4.14	0.56	4.23	

قصد اختبار الفرضية رقم (01)، تم استخدام اختبار one sample t test، وتشير النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (03)، إذ قدر المتوسط الحسابي لدرجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بـ 4.12 وهو أعلى من معدل أداة القياس المقدر بـ 03*، وبلغت قيمة t 21.07 بمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 5%**، وعليه نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، ونقبل الفرضية البديلة ومنه فالممارسون لمهنة المحاسبة في الجزائر يؤيدون عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

*. معدل أداة القياس هو: $5 \setminus (5+4+3+2+1) = 03$

** .قاعدة القرار إذا كانت $sig < 5\%$ تقبل الفرضية العدمية، وإذا العكس نرفض الفرضية العدمية.

الجدول رقم 03 اختبار one sample t test للفرضية الأولى: مدى تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

المتوسط الحسابي	sig	درجة الحرية	قيمة t	
4.12468	0.000	97	21.07	مدى التأييد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

اختبار الفرضية الثانية: "لا توجد معوقات تحد من عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر".

بغية اختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار one sample t test وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (04)، حيث بينت النتائج المحصل عليها وجود عدة معوقات تحد من عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، تتفاوت هذه المعوقات حسب أهميتها من وجهة نظر الممارسين على مهنة المحاسبة، وللتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج المحصل عليها تم استخدام اختبار T والنتائج ملخصة في الجدول رقم 04.

بحيث تم إجراء الاختبار عند درجة ثقة 95% وبمستوى دلالة 5%

وعليه فقاعدة القرار هي كالآتي:

- إذا كانت $sig < 5\%$ نقبل الفرضية العدمية ومنه فالعنصر لا يعتبر معوقا.
- إذا كانت $sig > 5\%$ نرفض الفرضية العدمية ومنه فالعنصر يعتبر معوقا.

من أهم المعوقات التي يرى الممارسون مهنة المحاسبة أنها تحد من عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية هي أن النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة فقط حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المعوق 4.09 بمستوى دلالة 0.000؛ ومن بين المعوقات المهمة الأخرى هي ضعف أداء القطاع البنكي الذي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذا المعوق بـ 4.03 بمستوى دلالة 0.000.

جدول رقم 04 اختبار one sample t test للفرضية الثانية

القرار	المتوسط الحسابي	sig	درجة الحرية	قيمة t	الفقرة
معوق	3.956	0.000	97	19.34	التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في واقع مهنة المحاسبة
ليس معوقا	3.14	0.132	97	2.54 -	ضعف في مستوى العلمي المحصل عليه من الجامعة
ليس معوقا	2.87	0.97	97	8.22 -	برامج المحاسبية المحوسبة المتوفرة لا تتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي
ليس معوقا	3.07	0.34	97	4.23 -	طريقة الحصول على شهادات المهنية (الخبرة المحاسبية) تعرقل عملية التكيف السريع مع متطلبات التغير المستمر في المعايير المحاسبية الدولية
معوق	3.88	0.001	97	16.65	عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.
معوق	3.76	0.031	97	14.35	تنازع مسألة الرقابة والإشراف على المهنة بين بعض الجهات الحكومية الرسمية كوزارة المالية مع المصنف الوطني للخبراء المحاسبين.
معوق	3.93	0.000	97	18.67	هيمنة بعض الجهات الرسمية على وضع المعايير المحاسبية

					الدولية دون استشارة الكفاءات من إدارات في الجامعة أو خبراء محاسبيين متمرسين.
معوق	4.09	0.000	97	20.71	- النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة فقط.
معوق	3.67	0.048	97	11.06	صغر السوق المالي الجزائري مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل مصالح الضرائب فقط
معوق	4.03	0.000	97	20.11	ضعف أداء القطاع البنكي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة
معوق	3.97	0.000	97	19.83	المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين مهنة المحاسبة صغيرة.
معوق	4.01	0.000	97	20.01	دورات إعادة التأهيل للمحاسبين غير متاحة للجميع بسبب غلائها وقتها.
ليس معوقا	3.43	0.093	97	4.56	قلة المدربين الأكفاء والمتخصصين في إعطاء دورات حول النظام المحاسبي المالي.

نتائج الدراسة:

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل لمجموعة من النتائج نلخصها فيما يأتي:
 - هناك تأييد كبير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة.
 - بالرغم من التأييد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، إلا أن الممارسين لمهنة المحاسبة يقرّون بوجود معوقات تعرقل عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من أهمها:

- النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة فقط.
- ضعف أداء القطاع البنكي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة، ودورات إعادة التأهيل للمحاسبين غير متاحة للجميع بسبب غلائها وقتها.
- عدم تماشي قوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.
- بعض الجهات الرسمية على وضع المعايير المحاسبية الدولية دون استشارة الكفاءات من إطارات في الجامعة أو خبراء محاسبين متمرسين.
- التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في واقع مهنة المحاسبة.
- تنازع مسألة الرقابة والإشراف على المهنة بين بعض الجهات الحكومية الرسمية كوزارة المالية مع المصنف الوطني للخبراء المحاسبين.

التوصيات:

من خلال الجانب النظري وكذا النتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية؛ يقترح الباحث التوصيات الآتية:

- تحسين عمل البورصة لأجل جذب أكبر عدد من الشركات الاقتصادية، قصد تحويل عملية الرقابة على تطبيق النظام المحاسبي المالي من الجهات الضريبية إلى البورصة.
- عقد لقاءات علمية مهنية بين الممارسين لمهنة المحاسبة والهيئات الضريبية للاتفاق على الأسس الواجب العمل بها قصد التطبيق الناجح للنظام المحاسبي المالي.
- إصلاح النظام المصرفي قصد التمكين من التماشي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

- تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع خصائص البيئة الجزائرية.
- إلزام الشركات تدريجياً بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية خصوصاً تلك المعايير المتعلقة بالقيمة السوقية وإعادة التقييم.
- تسهيل قبول القوائم المالية من قبل المصالح الضريبية خلال سنة الأولى من التطبيق نظراً لعدم إلمام أغلب المحاسبين بجميع متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد.

المراجع:

- دهي دنيا موفق، 2007، **مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- دهمش، نعيم، (2001). **معايير المحاسبة الدولية وهيمنة العولة، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، ع 116، 8- 12.
- السيد، أمين، (2004). **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الإسكندرية: الدار الجامعية.**
- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، (2000). **المحاسبة الدولية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.**
- مقدم خالد، 2009، **تبني المعايير المحاسبية الدولية - حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
- وليد زكريا صيام، (2005). **إيجابيات ومعوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، م01، ع 02، 1- 17.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد 19 25 مارس 2009، 03- 90.
- Alferdson, K. Leo, K., Picker, R., Pacter, P. and Radford, J., (2005), **Applying international accounting standards**, Australia: John Wiley & Sons.

- International Accounting Standards Board, (2008), **International financial reporting standards**, London, UK: IASB.
- Lawrence J.Dunn .2002, **Harmonization of Financial Reporting and Auditing Across Cultural Boundaries: An Examination of 201 Company Financial Reports**, International Journal of Auditing, 6(01), Pp 265-275.
- Monir Zaman Mir & Abu Shiraz Rahaman, 2004, **The adoption of international accounting standards in Bangladesh**, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 18 No. 6, pp. 816-841
- Ralph, T., 2004, **Complete Guide to international financial reporting standards: including IAS and interpretation**, London: thorogood.
- Schroeder, R. G., Clark. M. W. and Cathey, j. M., 2005, **Financial accounting theory and analysis: text readings and cases**, 8th edition, USA: John Wiley and Sons.